جامعة محمد الصديق بن يحى –جيجل-

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية
تخصص: التعاون الدولي وبناء السلام

الملتقى الوطني

الإشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

الإسم و اللقب صدوقي فريد
الرتبة العلمية: طالب دكتوراه
التخصص: علوم سياسية / التعاون الدولي وبناء السلام
المؤسسة: جامعة الصديق بن يحى جيجل
البريد الالكتروني: *sadoukifarid65@gmail.com*

رقم المحور: الخامس: إستراتيجية الجزائر في مواجهة وإحتواء التهديدات الأمنية لدول الجوار.

عنوان المداخلة:

الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار–الإرهاب–

السنة الجامعية :2019/2020

مقدمة

تحتل الجزائر موقع استراتيجي في شمال القارة الإفريقية بتميز بطول الشريط الحدودي الأمر الذي جعلها تشرك في هذه الحدود مع العديد من الدول التي تتسم بالهشاشة والضعف الأمني مما جعلها تتعرض للعديد من التهديدات الأمنية القادمة من وراء خطوط التماس الجغرافي لاسيما اللاتماثلية منها على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود مما يتطلب منها بدل المزيد من جهود المواجهة ولهذا نطرح الإشكالية المركزية التالية:

ما هي أهم مرتكزات الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني والإقليمي ؟ وهل نجحت في ذلك؟

هذا ونحاول اختبار الفرضية الرئيسية التالية.

تعتمد الجزائر في مواجهتها لتهديدات الأمنية القادمة من دول الجوار لاسيما الخطر الإرهابي على استرتيجية متعددة الأبعاد تتوزع بين الحلول الأمنية الميدانية وكذا الحلول التعاونية التنموية ولتأكيد أو تفنيد الفرضية الرئيسية نستعين بالفرضيات الجزئية التالية:

- الحلول الأمنية الداخلية أثبتت نجاعتها في مواجهة خطر الظاهرة الإرهابية إلا أنها ليست كافية.
- التعاون الإقليمي ضرورة ملحة في مجابهة الخطر الإرهابي العابر للحدود الذي يستدعي ويتطلب بدل المزيد من الجهود المرفوقة بحسن النوايا

تقسيمات الدراسة

المحور الأول : الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني.

سياسة الكل الأمني

قانون الوئام المدني

قانون المصالحة الوطنية

العفو عن حركة أبناء الصحراء MSJ

المحور الثاني: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي.

الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب لسنة 1999.

2- خطة العمل الإفريقي حول مكافحة الإرهاب 2002.

3- مقاربة التنموية الجزائرية تجاه دول الجوار.

I-الآليات الجزائرية لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني

أولاَ: المواجهة الميدانية لمكافحة دول الجوار.

بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 نزعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى المواجهة المباشرة لتشكيل الجيش الإسلامي للإنقاذ والذي دخل في دوامة من العنف المنظم ضد أفرد الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأسلاك الأمنية الأخرى والذي أستمر لأكثر من عشرية من الزمن إستدعى

إستعمال حق الرد المشروع كما تقتضيه عقيدة الجيش الجزائري والتي تكبدت من خلالها الجماعات الإرهابية خسائر جسيمة الشيئ الذي دفعها إلى تغيير إستراتيجياتها وقبلولها بالحل السياسي الذي أتى به قانون الوئام المدني وكذا مشروع المصالحة الوطنية الذي استفتي فيه الشعب الجزائري هذا وأنه رغم نجاح الجيش الوطني الشعبي ميدانيا إلى أن القيادة الجزائرية كانت تفضل الحل السياسي من اجل حق الدماء واسترجاع اللحمة الاجتماعية

ثانيا: مشروع المصالحة الوطنية: هي عبارة عن مبادرة سياسية للرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي بدأها في عهدته الأولى والذي سعى من خلالها إلى إنهاء سنوات الإرهاب المؤلمة الذي عاشتها الجزائر ولقد جسدت هذه السياسة مفهوماَ واسعاَ للعفو الشامل عن النشاطات الإرهابية بمباركة شعبية وإقرار مصالحة مع من أخطؤوا في حق الشعب والعفو عنهم عن طريق الاستفتاء لأن الخيار العسكري للأزمة لم يكن كافياَ لطي صفحتها ، كما طورت الجزائر هذا المشروع والذي إنبثق عن قانون الوئام المدني لسنة 1990 الذي كان يهدف للخروج من دوامة العنف وإعادة إدماج المسلحين في الحياة الطبيعية حيث يستفيد أفراد الجماعات المسلحة الذين لم يرتكبوا جرائم القتل والاغتصاب كوضع المتفجرات في الأماكن العامة من الإعفاء من المحاكمة أو يحاكمون مع أخذ عقوبات مخففة وإستبعاد حكم الإعدام[1] وجاءات هذه النصوص القانونية في ظل مراسيم رئاسية الذي إنبثقت عن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

ونذكر من بينها المرسوم 93/06 المؤرخ في 28 فيفري 2006 المتعلق أساساَ بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

المرسوم رقم 06-94 المؤرخ في 28 فيفري 2006 المتعلق بإعانة الدول للأسر المحرومة والتي شارك أحد أقاربها في أعمال إرهابية.

مرسوم رئاسي رقم 06-95 مؤرخ في 2006/02/28 يتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم و المصالحة.

مرسوم رئاسي رقم 06-124 مؤرخ في 2006/03/27 يحدد كيفيات إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية[2].

ثالثاَ: العفو عن أفراد حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة MSJ

هذا ولقد استفادت حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة MSJ من قانون المصالحة الوطنية رغم إنقضاء المدة القانونية تتويجا لإتصالات مكثفة بين رئاسة الجمهورية وبرعاية ووساطة

---

[1] عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر ، من منظور الأمن الإنساني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، سنة 2010 ، ص 126.

[2] سليم بوسكين، التهديدات الغير التقليدية للأمن الوطني ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، دراسات إقليمية، جامعة الجزائر، 2012 ،ص112.

من أعيان المنطقة حيث تم إرسال وفد من شيوخ مدينة جانت وكذا وفد من الضباط السامين في الجيش الوطني الشعبي لمعالجة المشكل بطريقة سلمية والذي تمخض عنه وقف التنظيم لنشاطاته بصفة رسمية في 17 مارس سنة 2008 بعد مفاوضات دامت حوالي 45 يوم وهنا برز دور المشاييخ والأعيان في التصدي للإرهاب من خلال المساهمة الفعالة في إقرار وتجسيد السلم والمصالحة وفي هذا الصدد أكد السيد احمد تيجاني نجل الخليفة العامة للطريقة التجانية والتي تمتلك تمثيليات في مختلف دول الساحل كموريطانيا النيجر ، مالي ، تشاد ، والسينغال والتي حثها الخليفة العام على القيام بدور التوعية داخل المدارس والمساجد من أجل الوقوف والتصدي لكافة أشكال التطرف الديني المفضي للإرهاب[1].

II-آليات الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي.

لقد تبنت الجزائر منذ إستقلالها مواقف تراعي فيها مختلف مصالح الدول خاصة الإفريقية منها بحكم عيقدتها الأمنية المستمدة من سياستها الخارجية فالمصلحة الإقليمية تستدعي وضع أسس جماعية لتحقيق الاستقرار والحد من النزاعات والتحديات الأمنية بالمنطقة لذلك نذكر أهم المبادئ التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الجزائرية.

- مبدأ حسن الجوار الإيجابي والذي يعني مجملاَ وفي آن واحد لإنهاء النزاعات وإقامة تعاون جهوي عابر للحدود.
- مبدأ عدم تخل في الشؤون الداخلية للدول بإعتبارها عضواَ في منظمة الإتحاد الإفريقي فإن الجزائر إلتزمت بمبدأ عدم التدخل سواء على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية أو على مستوى علاقاتها الثنائية وقد أخذت بهذا المبدأ خاصة أنها وجدت الدعم من طرف بعض الدول لاسيما الدول الحديثة الإستقلال.
- مبدأ عدم المساس بالحدود : فطبيعة العلاقات الدولية والأخطار التي إنبثقت عن الإستعمار دافع بالجزائر في الإستماثة في الدفاع عن الوحدة الترابية للدول والمناداة بتكريس الأمن الإقليمي وإن إعادة النظر في الحدود سوف يفتح المجال أمام بروز نزاعات الإقليمية خاصة بين دول المنطقة.
- هذا وقد عملت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة على خلق إجماع دولي بضرورة مكافحة الإرهاب وذلك باعتبار أن هذه الظاهرة الإرهابية تشكل تهديداَ عابراَ للأوطان ولا تعترف بالحدود أو الدين أو الثقافة[2] على إعتبار أن ما يحدث في دول الجوار سوف يؤثر سلباَ على الأمن

---

[1] نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية إتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر ، ص 153.

[2] محمد عاشوري مهدي، إفريقيا والحرب على الإرهاب، معهد البحوث والدارسات الإفريقية، جامعة الجزائر سنة 2005، ص28..

القومي لمختلف دول القارة الإفريقية الشيء الذي يتطلب إيجاد تصور مشترك بين مختلف بلدانها من أجل مكافحة هذه الظاهرة العابرة للأوطان حيث إستدعى الأمر إصدار عدة إتفاقات بهذا الشأن.

- **أ- الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب.**

إعتمدت هذه الإتفاقية في الدورة العادية من القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي عقدت في الجزائر شهر جويلية سنة 1999 ودخلت حيز التنفيذ في 06 ديسمبر 2002 وتوفر هذه الاتفاقية الإطار القانوني لمنع ومكافحة الإرهاب على الصعيد القاري ومن بين ما جاء في المادة 4 حيث تنص على ما يلي[1]:

- تتعهد دول الأطراف على الإمتناع عن دعم الجماعة الإرهابية بأي وسيلة كانت.
- تقوم دول الأطراف بكل الإجراءات التي تقتضيها بمكافحة الأعمال الإرهابية من خلال الإجراءات التالية:
  - منع إستخدام أراضيها كملجأ للعمل الإرهابي.
  - تطوير أساليب لمراقبة والكشف والمخططات الإرهابية وإعتماد كافة الإجراءات الضرورية لمنع إنشاء شبكة الدعم والإسناد.

ب-خطة العمل الإفريقي حول مكافحة الإرهاب 2002.

عقدت في الجزائر في الفترة الممتدة من 11 إلى 14 سبتمبر 2002 خطة العمل التي تضمنها إجتماع رفيع المستوى لحكومة الإتحاد الإفريقي بشان مكافحة الإرهاب وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز التعاون بين الدول المشكلة للإتحاد الإفريقي قصد إيجاد السبل الملائمة في مكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية وهذا ما أبرز ما أكد عليه المجتمعون.

تعزيز قدرة البلدان على مراقبة الحدود من خلال إصدار وثائق السفر والهوية الأكثر أمنا وإقامة تربصات تدريبية للجمارك وحراس الحدود من أجل ضمان أكثر جاهزية.

- قمع جريمة فعل التمويل الإرهابي
- وضع الصيغ النهائية للصكوك الإفريقية لتسليم المجرمين.
- تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالجماعات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية[2].

كما عمدت الجزائر على إستنهاض همة المجتمع الدولي لاسيما الجمعية العامة لاسيما سنة 2002في الذكرى الأولى لأحداث 11سبتمبر حيث رافعت الجزائر لصالح التكثيف التعاون الدولي من أجل القضاء على الخطر الإرهابي باعتباره ظاهرة عابرة للأوطان[3].

---

[1] محمد عاشور مهدي ، إفريقيا والحرب على الإرهاب، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر، أفريل 2005، ص 28.

[2] ص مساعيد، وضع خطة إفريقية جديدة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2011، ص 43.

[3] مولود عشة، أربع أسئلة لرمطان عمارة، مجلة الجيش، العدد 570 ، جانفي 2011، ص 45.

ج-المقاربة الجزائرية التنموية تجاه دول الجوار:

يلعب العامل الاقتصادي دوراً فعالاً في حل مختلف المشاكل التي تعاني من دول الجوار لاسيما منطقة الساحل الإفريقي، لدى عملت الجزائر على تنمية المناطق الحدودية من أجل الحد من عملية التهريب والجريمة المنظمة والتي تستعمل عائدتها في تمويل النشاط الإرهابي.

- **مبادرة دور الجزائر في تفعيل مبادرة نيباد.** NEPAD.

إن إنخفاض معدل التنمية ومشكل المديونية الخارجية الذي يثقل كاهل معظم الدول الإفريقية جعل اقتصاديتها تدور في حلقة مفرغة وهذا ما حاد بالجزائر إلى محاولة تجسيد خطة تنموية في القارة الإفريقية لمواجهة كل التحديات الجديدة في زمن العولمة[1] .

وفي هذا الإتجاه جاءت مبادرة الرئيس الإفريقي TABON BIKI بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس النيجيري السابق OBA SANDJO أطلق عليه خطة الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا وترتكز هذه الخطة على مبدأ الشراكة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب تفعيلها بين الشركاء مع وجوب تحسين مناخ الإستثمار والعمل على نقل التكنولوجيا .

- دور الجزائر في تنمية شمال مالي.
- عملت الجزائر على تجسيد العديد من المشاريع التنموية في شمال مالي (منطقة أزواد) بالتنسيق مع الحكومة المركزية في مالي ومن بينها:
- قيام الجزائر ومالي سنة 2007 بتجهيز مليار ونصف مليار فرنك إفريقي FCFA وهذا من أجل تنمية مناطق الشمال غاو GAO وكيدال KIDAL وتومبوكتو TAMBACTO قدمت الجزائر 500 مليون ومالي 600 مليون فرنك إفريقي كما قدمت الجزائر هبة تقدر بحوالي 10 ملايين دولار مقابل مباشرة مخطط أمني تنموي شامل وقع عليه الرئيس أمادو ثومانو توري Amado Tomano Touri على المرسوم التنفيذي للمشروع الذي يهدف إلى النهوض بالبنية التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى إدراج الطريق العابر للصحراء في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014[2].

هذا وتعمل الجزائر في ضل الأمم المتحددة على مكافحة الإرهاب بحسب "وارتر جيهار" ئيس قم مكافحة الإرهاب الذي أكد أن المكتب يعمل منذ سنة 2003 بالتنسيق عالي المستوى مع الجزائر في ضل الهيئة الأممية إذ شكلت عدة لجان لمكافحة الإرهاب.

---

[1] علاء جمعة، قمة نيباد بعد سنوات، مجلة السياسة الدولية، العدد 159 ، 2005 ، ص 220.

[2] بشير عمامرة ، الشركة الجزائرية لتنمية إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة الجزائر ، سنة 2007، ص 83.

■ لجنة العقوبات: قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع نظام عقوبات ضد الأفراد الذين لهم علاقة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان في إطار اللائحة رقم 1267 الصادرة في 15 أكتوبر 1999 والخاصة بحظر الأسلحة ومنع تنقل وتجميد الأموال.

■ لجنة مكافحة الإرهاب: تم إنشاؤها وفقاً للقرار 1373 تحت مظلة الأمم المتحدة ومن بين أحكامها:

- **القضاء على العلاقات بين الإرهابيين ومصادر تمويلهم.**

المندى العالمي لمكافحة الإرهاب: تم إنشاؤه في إطار التعاون الدولي العابر للحدود من أجل مكافحة الإرهاب 22 سبتمبر 2001 حيث تم تشكيل مجموعة في إطاره تهدف إلى تقوية قدرات دول الساحل في مجال مكافحة الإرهاب التي ترأستها كل من الجزائر وكندا[1].

ج- مساعدة الجزائرية إلى لبيا.

بعد سقوط نظام العقيد معمر القدافي سقطت ليبيا في مستنقع من الفوضى وأصبحت مرتع للإنفلاث الأمني وسيطرة الميليشيات المسلحة إلا أن الجزائر لن تتخلى عن دورها في دعم الشعب الليبي لاسيما من خلال إرسالها العديد من الفرق التقنية لترميم المنشآت البترولية وكذا شبة الكهرباء والغاز التي تضررت بفعل المعارك ناهيك عن اضطلاعها بالدور الإنساني المتمثل في إرسال أكثر من 100 طن من المساعدات الإنسانية والتي أشرف على شحنها شخصياَ السيد وزير الخارجية صبري بوقادوم كما أنها لازلت تساند ليبيا وتدعو إلى إقرار الحل السياسي الذي من شأنه أن يضع ليبيا على بر الآمان[2].

هذا ودأبت الجزائر من خلال مؤتمر برلين الأول والثاني بالثبات على موقفها المتمثل في وجوب أن يكون في ليبا حلاَ ليبياَ ليباَ من أجل إسبعاد كافة الأجندات الأجنبية التي تهدف إلى تقسيم ليبيا والإستحواد على ثرواتها إذ تعمل الجزائر على تفعيل دبلوماسيتها القوية من خلال إلقاء بثقلها بهدف تقريب وجوهات النظر بين الفرقاء الليبيين والدفع بهولاء من أجل الذهاب نحو بناء المؤسسات الوطنية ورأب الصدع ومالزيارات المكوكية التي تقوم بها الشخصيات السياسية من شرق ليبا وكذا زيارة رئيس حكومة الوفاق "فائز سراج" إلا خير دليل على ذلك فالأطراف الليبية على إختلاف مذهبها ومناهلها السياسية وتياراتها الإيديولوجية ترى في الجزائر الجار المؤتمن والوسيط الفعال الذي بإمكانه لملمت أجزاء ليبيا التي تفرقت بين غيابة القبلية المقيتة وأهداف المشاريع الأجنبية التي تستهدف ليبيا كمجتمع وحضارة ووطن ففي تصريح بوقادوم على هامش مؤتمر برلين 2 المنعقد بتاريخ

---

[1] حسينة دحمان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، سنة 2010-2011، ص 219.

[2] الجيش الجزائري ينقل أكثر من مائة طن من المساعدات إلى ليبيا.
http//alouasat.ly news/ 268
تم التصفح بتاريخ 2021/06/04 على الساعة 14:00 .

2021/06/24 شدد على وجوب تطهير ليبيا من المليشيات والمرتزقة كما ألح على ضرورة الذهاب نحو مصالحة وطنية حقيقية بين ليبيين برعاية أممية وثمن الذهاب نحو الانتخابات نهاية العام الحالي من أجل إستعادة شرعية المؤسسات[1].

في خضم كل ماسبق يمكن تقديم الاستنتاجات والتوصيات التالية:

- وجود إنفلات أمني بالدول المتاخمة للحدود الجزائرية ينعكس بشكل مباشر على الداخل الأمني الجزائري وأحداث تقنتورين خير مثال على ذلك.
- مجابهة التهديدات الأمنية في دول الجوار يتطلب الرفع من مستوى التعاون السياسي والعملياتي لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب.
- يجب تفعيل آليات الإنذار المبكر والتحديد المسبق لمناطق الخطر و الأزمات .
- العمل على تنمية المنطاق الحدودية إستراتيجية لابد منها من أجل تثبيت الأزمات وتنافي وصولها إلى الجزائر لاسيما التحديات الأمنية القادمة من منطقة الساحل الإفريقي.
- الإرهاب تهديد عابر للحدود يتطلب المزيد من الجهود المشتركة بين الجزائر ومختلف دول الجوار.
- من أجل القضاء على الفكر المتطرف يجب إشراك مختلف فعاليات المجتمع المدني و المرجعيات الدينية للتأسيس للفكر الإسلامي المعتدل الذي يساهم في القضاء على إستفحال الظاهرة الإرهابية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- بوسكين سليم ، التهديدات الغير التقليدية للأمن الوطني ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، دراسات إقليمية، جامعة الجزائر، 2012 .

2- بويبية نبيل ، المقاربة الجزائرية إتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر .

3- جمعة علاء ، قمة نيباد بعد سنوات، مجلة السياسة الدولية، العدد 159 ، 2005 .

4- عشة مولود ، أربع أسئلة لرمطان عمامرة، مجلة الجيش، العدد 570 ، جانفي 2011.

5- عمامرة بشير ، الشركة الجزائرية لتنمية إفريقيا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة الجزائر ، سنة 2007.

6- محمد عاشوري مهدي، إفريقيا والحرب على الإرهاب، معهد البحوث والدارسات الإفريقية، جامعة الجزائر سنة 2005.

نجلة المنقوش https//www.aljazeera.net

[1]تم التصفح بتاريخ 2021/06/24 على الساعة 10:00 س.ا.

7- مساعيد ص ، وضع خطة إفريقية جديدة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2011.

8- منصوري عبد النور ، المصالحة الوطنية في الجزائر ، من منظور الأمن الإنساني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، سنة 2010 .

9- حسينة دحمان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، سنة 2010-2011. [1]

10- الجيش الجزائري ينقل أكثر من مائة طن من المساعدات إلى ليبيا.

المواقع الإلكترونية:

http//alouasat.ly news/ 268

تم التصفح بتاريخ 2021/06/04 على الساعة 14:00

https//www.aljazeera.net نجلة المنقوش

تم التصفح بتاريخ 2021/06/24 على الساعة 10:00 سا